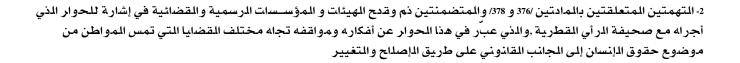
المادة7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 15121948, والمادتين 14, و15من العهد المخاص بالمحقوق المدنية والسياسية كانون الأول 1966

ج- لكل إنسان على قدم المساواة التامة مع الـآخرين،الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة ,ونظرا منصفا وعلنيا,للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه.
المادة 10الالعلان المعالمي لحقوق المإنسان 15121948
د- "١- لكل فرد حق المتمتع بجنسية ما.
اً 🛭 🖰 تا يجوز,تعسفا,حرمان أي شخص من جنسيته ولاامن حقه في تغيير جنسيته."
🏾 المادة15 الاإحلان المعالمي لحقوق الاإنسان 15121948
علمت لجان الدفاع عن الحريات الديمقر اطية وحقوق الإنسان في سورية,انه تم اليوم □ الأحد تاريخ 1822007 في محكمة الجنايات الأولى بدمشق,انعقاد جلسة مطالبة النيابة العامة للمحامي الأستاذ أنور البني رئيس المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية.حيث كررت النيابة العامة إسناد التهم السابقة إليه:
- تهمة المانخراط في جمعية سياسية أو اجتماهية ذات طابع دولي سنداً للمادة \288/ على خلفية □ □اختياره لإدارة مركز تدريب المجتمع المدني الذي أنشأته المفوضية الأوربية بالتنسيق مع وزارة الخارجية والذي لم يباشر أعماله. □

	ل د ح	كتبها
- 23:28 2010	31 ده ليم	السبت



3- إضافة إلى المادعاء المقدم ضده من وزارة الشؤون الماجتماعية سنداً للمادة /62/ من قانون الجمعيات رقم /93/ لعام 1958 على خلفية نشاطه في جمعية حقوق المإنسان إضافة للمؤسسة المتدريبية على حقوق المإنسان.وكانت هذه الجرائم المسندة إليه السابقة, قد أسقطت عن السيد البني بعد تاريخ 2006/12/29 ، إثر صدور المرسوم المتشريعي رقم /58/والذي تضمن منح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ 2/21/2006م

4- الماتهام الموارد في المادة /286/ عقوبات والتي تعاقب بالماعتقال على نقل أنباء كاذبة توهن نفسية المأمة والتي عزيت إليه استناداً لتصريحه الصحفي حول وفاة السجين محمد شاهر حيصة في سجن صيدنايا العسكري .

5- إضافة إلى مطالبة وزارة الشؤون الماجتماعية والعمل في سورية,بإحالة ملف القضية إلى السيد وزير الداخلية السوري,بعد انتهاء المحاكمة, للعمل من أجل تجريده من جنسيته العربية السورية,في سابقة خطيرة وتعتبر الأولى من نوعها في صدورها عن مصدر حكومي رسمي.مع العلم انه للتجريد من الجنسية أحكامه المواردة في قانون الجنسية السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 276 عام 1969,وفي المادتين 21-20.ولا يوجد أي بند ينطبق على المحامي أنور البني أو على نشاطاته التي كان يقوم بها.

وفي نهاية الجلسة تم تأجيل المحاكمة إلى تاريخ 1132007 من اجل تقديم الدفاع.

كتبها ل د ح السبت, 31 يوليو 2010 23:28 -

وان جلسة المحاكمة تم عقدها بحضور العديد من المحامين والناشطين وممثلين عن المنظمات الحقوقية في سورية,وممثلين عن السفارات الااتحاد الأوربي,وهن السفارة الأمريكية والكندية,بدمشق.

إننا في ل.د.ح نبدي قلقنا من حالة التشدد والإجراءات المتخذة الزاء معتقل الرأي المحامي أنور البني, كما نناشد السيد رئيس الجمهورية العربية السورية بوصفه رئيس مجلس القضاء الأعلى التدخل من أجل حفظ اهذه الدعاوى وإغلاق ملف معتقلي الرأي في سورية وإطلاق سراحهم.

و ذؤكد من جديد مطالبتنا الحكومة السورية بإطلاق قانون جديد لعمل المنظمات والجمعيات يستجيب لمبادئ الحريات الديمقر اطية وحقوق الإنسان.كما نطالب بالتزامها بكافة المواثيق والالتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان التي وقعت وصادقت عليها.

1822007

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة